المختلفة - جرائم اقتصادية ينطبق عليها المفهوم المقترح سالف الذكر، والذى يجمع - كما أسلفنا - بين المفهومين « القانونى والاقتصادى » للجريمة الاقتصادية.

المبحث الثانى

بعض الآثار الاقتصادية

المترتبة على جرائم المخدرات

إن إبراز الآثار السلبية (الاقتصادية) المترتبة على جرائم المخدرات يعنى تأكيدا للطبيعة الاقتصادية لهذه الجرائم من ناحية ، كما أنه يعد عنصرا دافعا ومشجعا للجهود المتنوعة التى تبذل - على المستويين الدولي والمحلى - فى مجال المواجهة. والجريمة - بصفة عامة - تعتبر من أهم العوامل السلبية التى تعرقل كل الجهود التى تبذلها الدول فى سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، نظرا لأن الجريمة تصرف اهتمام الدول إلى القضايا الأمنية وتضاعف من الانفاق عليها وتوجه كل طاقاتها لمحاربتها، مما يؤدى إلى فشل المخططات التنموية، ومن هنا يجب أن تعد سياسة منع الجريمة والوقاية منها ضمن البرامج والخطط التنموية لانعكاس الجريمة عليها[٨]. وإذا كانت جرائم المخدرات - على المستوى المحلى - ترجع لتفاعل مجموعة من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية تدفع الكثيرين إلى تعاطى المخدرات وتهيئة الظروف لادمانها[٩]؛ فإن مواجهة هذه الضغوط بجهود توعوية وسياسة جنائية فاعلة ومؤشرات حقيقية لتنمية اقتصادية شاملة، هذه المواجهة تعتبر ضرورة حتمية لتحقيق شروط الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعى.

وفى المبحث الحالى سنقتصر على إبراز بعض الأثار الاقتصادية المترتبة على جرائم المخدرات - وعلى نحو موجز - ذلك أن شرحا مطولا لكافة الآثار الاقتصادية ربما أخرجنا عن إطار هذه الدراسة وهدفها . ويمكن لهذه الآثار أن تتمثل - وبإيجاز - فيما يلى:

أولا : تعميق ظاهرة الاقتصاد السرى :

ظاهرة الاقتصاد السرى . Secret eco أو الاقتصاد الخفى .Hidden eco تعنى مجموعة المعاملات الاقتصادية التى لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومى (١٠) . وبعبار أخرى ، يمكن تعريف الاقتصاد الخفى بأنه « كافة الأنشطة المولدة للدخل الذى لا يسجل ضمن حسابات الدخل أو الناتج القومى، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة ، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل، بحكم طبيعتها ، تعد من الأنشطة غير المشروعة أو المخالفة للنظام القانونى السائد فى المجتمع (١١) .

ووفقا لهذا التعريف ، نجد أن أنشطة الاقتصاد السرى تشمل تلك التى تولد دخولا بطرق شرعية ، ولكن لا يعلن عنها بدافع التهرب من الالتزامات المقررة ، كما تشمل الأنشطة الاجرامية التقليدية (مثل الاتجار فى المخدرات والقمار والتهريب والتزوير والتزييف والرشوة .. الخ) والأنشطة الاجرامية المستحدثة (مثل جرائم غسيل الأموال القذرة ، وجرائم الحاسب الآلى والانترنت) وأخيرا عمليات المقايضة التى تتم بدون استخدام النقود (١٢) .

ونظرا لأن هذه الأنشطة تسير فى قنوات بعيدة عن رقابة الإدارة الاقتصادية للدولة، لذلك لا تستطيع السياسة الاقتصادية - بأدواتها

التقليدية والمستحدثة - من سياسات مالية ونقدية وائتمانية وأساليب تخطيط - أن تصل إليها وتؤثر فيها ، مما يفقد هذه السياسات والأدوات فاعليتها فى إدارة حركة الاقتصاد القومى. ومن النتائج الهامة المترتبة على ظاهرة الاقتصاد السرى - بالمعنى المشار إليه - تعميق الارتباط بين الأنشطة الخفية والجرائم الاقتصادية وربما أنشطة الإرهاب ؛ إذ توجد تغذية مرتدة Feed Back أو علاقة دائرية خبيثة تعمل فى الاتجاهين على نحو متضاعف؛ فالأنشطة الإجرامية تمثل المصدر الأساسى للأموال القذرة ، كما أن هذه الأموال توجه لتمويل أنشطة إجرامية جديدة ، وهكذا تتوغل الجريمة وينتشر الفساد فى المجتمع(١٣) .

وفى مصر ، توصلت بعض الدراسات التى نشرت فى نهاية الثمانينات من القرن الماضى إلى أن حجم الدخل المتولد عن الأنشطة التى تمارس فى إطار الاقتصاد الخفى يمثل نحو ١٦٪ من الدخل القومى و ٢٦٪ من إجمالى الاستهلاك العائلى، كما أن حجم الأنشطة المتمثلة فى تجارة المخدرات والعملة والتهرب الضريبى يبلغ نحو ٢٥٪ من الدخل القومى ، وذلك رغم عدم احتساب أو تقدير بعض الأنشطة المؤثرة الأخرى فى هذا الاقتصاد مثل : الرشوة ، والتربح، وا لأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المسجلة كالدروس الخصوصية والمهن الحرة والأنشطة الحرفية التى تلعب دورا هاما فى تحريك عجلة الاقتصاد القومى فى مصر (١٤) .

وقد أشارت تقديرات أخرى إلى أنه خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٩٤) تراوح حجم الاقتصاد الخفى فى مصر بين ٥ر٥ و ٧ر٣٢ مليار جنيه مصرى، تبلغ منها نسبة الدخل غير المشروع حوالى ٥٠٪ (١٥) .

ثانيا : إضعاف الانتاجية والقدرة على العمل :

توضح بعض الدراسات أن هامش الربح الاجمالى أو القيمة المضافة

الناتجة عن تجارة المخدرات تصل إلى ٩٨ ٪ من قيمة البيع بالتجزئة فى بعض أنواع المواد المخدرة فى مرحلة التوزيع . وفى منتصف التسعينات من القرن الماضى ، قدرت قيمة المخدرات المتداولة فى مصر بنحو ثلاثة مليارات جنيه. وقد ارتفع عدد قضايا المخدرات فى مصر من ٥٤٠٠ قضية عام ١٩٨٢ إلى ١٣٨٠٠ قضية عام ١٩٩٥ ، بمعدل سنوى فى المتوسط قدره ٩ر٦ ٪[١٦].

ونظرا للأرباح الطائلة التى يحصل عليها تجار المخدرات ومعاونوهم ، فإن البعض يندفع إلى الانخراط فى هذه الأعمال غير المشروعة من أجل تحقيق المزيد من الكسب بطريقة سهلة مع ترك الأعمال المشروعة والمرهقة ذات الدخل الأقل ، بالطبع فإن ذلك يؤدى إلى نقص الانتاج فى مجال هذه الأنشطة الأخيرة.

ومن ناحية أخرى فإن الادمان يساهم فى انحلال مكونات الشخصية ، والتدنى فى صفات الإنسان العقلية والجسمية، بالاضافة إلى تأثيره السلبى على دخله عندما يبدأ فى الانقطاع عن عمله. وفى هذا المجال يقرر أحد الباحثين بعد تجربة عملية أجراها على بعض المتعاطين للحشيش : « إن تعاطى المخدر يعود بأسوأ النتائج على الفرد؛ فالموظفون ، ورجال الأعمال الذين عُرف عنهم النشاط، وكانوا موضع الثقة، تأثروا فى أخلاقهم وكفاءتهم الانتاجية وتحولوا بفعل المخدر إلى أشخاص يفتقرون إلى الطاقة المهنية والحماس والإرادة اللازمة لتحقيق واجباتهم المألوفة »[١٧].

ثالثا : انخفاض معدلات الادخار والاستثمار وسوء تخصيص الموارد:

من المعلوم أن ارتفاع معدل تكوين رأس المال الانتاجى يلعب دورا حاسما فى تحقيق النمو الاقتصادى . ولما كان هذا الرأسمال يتكون من

الادخار الذى يعتبر شرطا ضروريا للاستثمار ، فإن انخفاض معدلات الادخار يعتبر عائقا للتنمية الاقتصادية. ويؤدى انتشار جرائم المخدرات (الاتجار والتعاطى) إلى تخصيص جزء من الموارد المتاحة للدولة من أجل الانفاق الأمنى وزيادة عدد الوظائف القضائية وإنشاء المؤسسات العلاجية للمدمنين . كما أن ما يدفعه هؤلاء من مبالغ كبيرة للحصول على المخدرات ينقص من معدلات الادخار العائلى. وفى مصر مثلا قدر أن قيمة مايدخلها من مخدرات سنويا تتراوح بين ٣ إلى ٣٠ مليار دولار، ومع ذلك فإن ما يضبط منه لا تزيد نسبته عن ١٠- ١٥٪ . وقد ذهبت دراسة أخرى إلى أن قيمة المخدرات المتداولة فى السوق المصرية تبلغ ٦ مليارات جنيه سنويا خلال فترة السبعينات(١٨) .

وفى عام واحد أنفق المدمنون ٣٣٠ مليار دولار على تعاطى المخدرات فى شتى أنحاء العالم ، وكان ٦٥٪ من هذا الانفاق فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها(١٩) . وفى فرنسا قدر أن خمسة ملايين فرنسى من مدمنى الخمر ، ينفق كل منهم ١٠٪ من دخله على المشروبات الروحية (٢٠) .

رابعا : زيادة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والمديونية الخارجية:

ذلك أن المبالغ الضخمة التى يدفعها المتعاطون تمثل خسارة مادية فادحة تلحق بالمجتمع ككل . وللتدليل على ضخامة هذه المبالغ يمكن الاشارة مثلا إلى أن ثمن الكيلو جرام الواحد من الهيروين فى مناطق انتاجه يمكن أن يبلغ حوالى ٢٠ ألف دولار، ثم يبلغ ثمنه بعد تهريبه إلى دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية - بعد أن يمر بمرحلتين أو ثلاث من مراحل التجارة - نحو ٢ مليون دولار، والذين يدخلون المخدر إلى الدول يحصلون على نصف مليون دولار عن كل كيلو جرام يعبرون به الحدود أو يدخلون به

من بوابات المطارات، وإذا حسبنا ثمن الجريمة التى يحصل عليها المتعاطى، لوجدنا أن بيع الكيلوجرام بالتجزئة داخل الولايات المتحدة قد يصل إلى ٦ مليون دولار. كما تقدر مصادر الامم المتحدة أن الارباح الناتجة عن بيع المخدرات فى الشوارع فى العالم تصل سنويا إلى مبلغ يتراوح بين ٢٠٠ مليار إلى ١ تريليون دولار (٢١).

وتبدو خطورة تأثير المبالغ المدفوعة من أجل استيراد المخدرات فى الدول النامية المستوردة لها ،على كل من ميزان المدفوعات من ناحية وعلى ارتفاع معدلات التضخم من ناحية ثانية، وعلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية من ناحية ثالثة - إن المبالغ الطائلة من العملات الصعبة التى تخصص لاستيراد المخدرات كان يمكن أن تستخدم فى استيراد الآلات الانتاجية أو السلع الضرورية للسكان ، أو حتى تخصص لسداد الديون الخارجية أو لمواجهة العجز فى ميزان المدفوعات الدولية.

ومن ناحية أخرى فإن الارباح الطائلة الناتجة عن عمليات الاتجار فى المخدرات غالبا ما تستخدم فى الاستهلاك المظهرى ، ومن ثم فإنها تثير فى الفئات الاجتماعية الأخرى الرغبة فى التقليد الاستهلاكى ، مما يؤدى إلى زيادة الطلب الكلى ، ومع ضعف مرونة الجهاز الانتاجى فى الدول النامية (المستوردة والمستهلكة للمخدرات) يرتفع المستوى العام للأسعار ، ومن ثم تزداد معدلات التضخم (٢٢).

خلاصة

نظرا لما تتميز به الجرائم الاقتصادية من سمات تميزها عن غيرها من الجرائم من حيث شدة الخطورة، واتساع نطاق الضرر ، وطبيعة المحل المباشر للاعتداء.. الخ فقد حاولنا فى هذه الدراسة الموجزة إيضاح الطبيعة الاقتصادية لجرائم المخدرات ، أى اعتبارها ضمن طائفة الجرائم الاقتصادية. وقد ارتكزت محاولتنا هذه على مبحثين وضحنا فى أولهما مدى انطباق مفهوم الجريمة الاقتصادية على جرائم المخدرات، وفي المبحث الثانى كان بياننا لبعض الأثار الاقتصادية المترتبة على هذا النوع من الجرائم، تأكيدا على اعتبارها من الجرائم الاقتصادية .

وإذا كانت جرائم المخدرات بأنواعها المتعددة (الاتجار والتعاطى والترويج والتداول وزراعة النباتات المخدرة .. الخ) تعتبر من الجرائم الاقتصادية التى تمتد آثار أضرارها لتصيب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتشويه والعرقلة، فإن جهودا مكثفة يجب أن يستمر بذلها فى مواجهة هذه الجرائم ، جهود على المستوى المحلى فى مجالات الأمن والسياسة الجنائية والتشريعية والتوعية والعلاج، وجهود على المستوى الدولى فى مجالات الاتفاقيات الدولية، وعقد المؤتمرات والندوات الدولية لمناقشة أفضل تجارب المواجهة وتسليم المجرمين ، وبحث أفضل السبل لمواجهة المافيا العالمية للجريمة المنظمة.

المراجع والهوامش

(١) R.Barre; " Économie Politique", T. 1 Paris, 1975, p. 3.

(٢) راجع تفصيلات ذلك فى دراستنا : « نحو مفهوم معاصر للجريمة الاقتصادية » دراسة مقدمة للمؤتمر الدولى حول : الجريمة الاقتصادية فى عصر العولمة» الذى عقد فى مدينة الشارقة خلال الفترة ٢١-٢٢/١/٢٠٠٢م - الامارات العربية المتحدة- شرطة الشارقة.

(٣)راجع هذه التعريفات عند :

دكتور/ أحمد أنور: «الفساد والجرائم الاقتصادية فى مصر» مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٠-٢٠٠١ م ، ص ٤٨- ٥٢.

(٤) دكتور عبود السراج: «الجرائم الاقتصادية » ، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبى، العدد الثانى ، يوليو ١٩٩٤ ص٢.

(٥) يركز القائلون بالمفهوم القانونى على « مبدأ الشرعية» والذى يقضى بأن لاجريمة ولا عقوبة إلا بقانون . بينما يركز القائلون بالمفهوم الاقتصادى على طبيعة محل الاعتداء من ناحية والأضرار الاقتصادية التى تصيب الفرد والمجتمع من ناحية أخرى.

راجع ذلك وبشئ من التفصيل دراستنا: « نحو مفهوم معاصر للجريمة الاقتصادية، مرجع سابق ص ١٨-١٩.

(٦)تحتل العقوبات غير الجنائية (المدنية والادارية والفنية) مكانا - أكثر أهمية فى الجرائم الاقتصادية راجع فى ذلك :

Dr. N.Hosni ; "Les sanctions non criminelles en matiére de

delits economiques", Revue : Al Canon Wal Iqtisad, Univ. du Cairo , n° 4. Dec. 1966, p. 121.

(٧) B.BergaMANs, "Le vol d'information en droit comparé", R.D.P.C. 1988, N°8910, p. 905.

(٨) راجع دكتور سيد شوربجى عبد المولى: « تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الوطن العربى» من منشورات : المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٤١٤هـ ٩٠.

(٩) خلصت بعض الدراسات إلى أن كثيرا من المفرطين فى تعاطى المخدرات بدأوا فى تجريب المخدرات خلال فترة زمنية كانوا فيها يواجهون ضغوطا أو أزمات، حيث وجد أن ٥٠٪ من العينة تواجه مشكلات عاطفية، ٤١٪ كانوا فى حالة تنافر مع أسرهم وانفصال عن المجتمع.

راجع دكتور سيد الشوربجى عبد المولى ، مرجع سابق ص٨٥.

(١٠) P.Gutmann; "The subterranean Economy", Financial Analyses Journal, Nov./ Dec. p. 26-34.

(١١) راجع دكتورمحمد إبراهيم طه السقا: « الاقتصاد الخفى فى مصر» ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٦ ، ص١٥.

(١٢) راجع دراستنا: « جرام الاقتصاد الخفى (التهرب الضريبى والجمركى ، وغسيل الأموال كامثلة»، دورية الفكر الشرطى - الصادرة عن شرطة الشارقة العدد رقم ٣٣ - أبريل ٢٠٠٠م ، ص ١٨٣-٢٢٨.

(١٣) دكتور سعيد عبد الخالق محمود: « الاقتصاد الخفى وظاهرة غسيل الأموال »، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق - جامعة عين شمس، يوليو ١٩٩٩ ، ص ٢٨-٢٩.

(١٤) المجالس القومية المتخصصة « الاقتصاد الموازى» تقرير المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية، الدورة ١٦ (سبتمبر ١٩٨٩ - يونيو ١٩٩٠م) . القاهرة ، ص١٧٥ .

(١٥) دكتور حمدي عبد العظيم : « غسيل الأموال فى مصر والعالم»، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٩٧م ، ص١١١-١١٢ .

(١٦) دكتور حمدى عبد العظيم ، المرجع السابق ص ١١٤-١١٥ .

(١٧) راجع فى ذلك لواء أحمد أمين الحادقة: « مشكلة المخدرات : أبعادها ، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية بدول منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا »، دورية الفكر الشرطى - شرطة الشارقة ، العدد الأول، يونيو ١٩٩٥ ، ص٢٣٥ .

(١٨) راجع دراستنا : « جرائم الاقتصاد الخفى ٠٠»، مرجع سابق ص ١٧٦-١٧٧ .

(١٩) دكتور محمد هاشم عوض: « خصائص وأبعاد الجرائم الاقتصادية فى الوطن العربى»، المركز العربى للدراسات الأجنبية والتدريب، الرياض ، ١٩٩٣، ص٦٩ .

(٢٠)دكتور سيد الشوربجى عبد المولى، مرجع سابق، ص١١٠ .

(٢١) R.T.Stamler; "Drug intelligence", Chicago , 1989, p. 29.

(٢٢) - فى الدول النامية - وطبقا لاحصائيات صندوق النقد العربى - لعام ١٩٩١م ، ارتفعت معدلات التضخم من ٣٣ ٪ فى عام ١٩٨٣، إلى نحو ١١٨٪ (التقرير الاقتصادي الموحد ، ص ١٥٧) .

وفى مصر تشير بعض الدراسات إلى الارتفاع المتواصل فى اسعار المخدرات، حيث ارتفع سعر الكيلو جرام من الحشيش من ٩٠٠ جنيه عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢٥ ألف جنيه عام ١٩٩٥، أما سعر الكيلو جرام من الأفيون فقد ارتفع من ٩٠٠٠ جنيه عام ١٩٩١م ليصل إلى نحو ٣٤ ألف جنيه عام ١٩٩٥، راجع فى ذلك دكتور حمدى عبد العظيم، مرجع سابق ، ص١١٦.